

طالب بفك الحصار «الإسرائيلي» المفروض على القطاع

الحمد لله: لم يصلنا فلس واحد لإعمار غزة

الزيارة هي رسالة بأن الأقصى أرض عربية إسلامية، وأن القدس المحتلة هي أرض وقف إسلامي، وأن الاحتلال يجب أن يزول وتقوم الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وأضاف: «طلبتنا من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحماية الدولية لوقف الاستيطان الشرس في القدس والضفة الغربية». وكان عباس طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لبحث الاستيطان والإنتهاكات «الإسرائيلية» في القدس المحتلة، بعد أن أعلنت «إسرائيل» نيتها بناء وحدات استيطانية جديدة في القدس.

والمنظمات الدولية بالتدخل الفوري والعاجل لفك الحصار «الإسرائيلي» المفروض على غزة، وفتح المعابر الحدودية مع القطاع للسماح بدخول مواد البناء إليه.

يذكر أن الدول التي شاركت في مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة تعهدت بالمساهمة بنحو 5.4 مليارات دولار، ساهمت فيها قطر بمليار دولار لإعادة إعمار القطاع بعد التدمير الذي تعرض له جراء العدوان «الإسرائيلي» الأخير.

وعن الزيارة التي قام بها أمس إلى المسجد الأقصى، قال الحمد لله إن الزيارة كانت بتسيق مع رئيس السلطة محمود عباس، معتبراً أن

قال رئيس وزراء حكومة التوافق الفلسطينية رامي الحمد لله أمس إنه لم يصل إلى الحكومة «فلس واحد» من المبالغ التي وعدت بها الدول المانحة لإعادة إعمار قطاع غزة.

وأكد الحمد لله في مؤتمر صحفي أهمية الإسراع في عملية إعادة الإعمار نظراً للظروف الصعبة التي يعيشها أهل القطاع وبشكل خاص مع اقتراب فصل الشتاء. وقال: «طلبنا بشكل عاجل زيارة كل من السعودية وقطر والإمارات والكويت بهدف الحصول على دفعة مستعجلة من الأموال لإعادة الإعمار».

وطالب الحمد لله المجتمع الدولي



السعودية: السجن لثلاثة محامين بتهمة ازدراء القضاء

الصادر على رجل الدين نمر النمر. وقال آل الشيخ في برنامج الإفتاء الأسبوعي على التلفزيون السعودي إن الموقع يستخدم «لترويج الأكاذيب وإساءة الظن بالمسلمين وقدر الإسلام». وكان القضاء السعودي أصدر أحكاماً خلال العام الحالي بإعدام خمسة أشخاص من الأقلية «الشيعية»، في البلاد بزعم الإشتراك في احتجاجات مناهضة للحكومة. وفي وقت مبكر من الشهر الجاري، صدر حكم بإعدام رجل الدين نمر باقر النمر بتهمة طلب «التدخل الأجنبي» في المملكة، و«عصيان» ولي الأمر، وحمل السلاح ضد قوات الأمن.

وكان النمر مؤيداً للتظاهرات المناهضة للحكومة التي اندلعت في المنطقة الشرقية عام 2011. وفي شهر تموز الماضي، انتقدت جماعات حقوقية الحكم الصادر بحبس الناشط وليد أبو الخير 15 عاماً بعدما أدين بتهمة من بينها «تقويض النظام والمسؤولين».

قضت محكمة سعودية بحبس ثلاثة محامين لمدد تتراوح بين خمس وثمان سنوات بتهمة ازدراء القضاء عبر موقع «تويتر». وقالت وكالة الأنباء السعودية إن المحامين أدبوا بعصيان ولي الأمر، وازدراء القضاء. واتهم المحامون القضاء بإدانة متهمين ظلماً، وإطلاق سراح فاسدين.

وحذر مسؤولون مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية بأنهم مراقبون وقد يواجهون عقوبات ماثلة، ويقول تقرير الإعلام الاجتماعي العربي إن 40 في المئة من النشطاء على موقع «تويتر» في العالم العربي هم من المملكة العربية السعودية.

وقال موقع «ميدل إيست آي» إن المحامين الثلاثة اتهموا السلطات بنش عداوات تعسفية. وكان مفتي السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وصف موقع «تويتر» الأسبوع الماضي بأنه «مفكر شر وبلد».

ويشعر أهل المنطقة الشرقية بالغضب إزاء الحكم

اليمن: اشتباكات عنيفة بين القبائل و«أنصار الله»

عبد الترب إلى الخارج للعلاج بعد إذن من الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وقت الرئاسة في بيان ما تداولته بعض وسائل الإعلام من أنباء زعمت فيها أن رئاسة الجمهورية قدمت عرضاً لأحد الأئمة، ووزير الداخلية الحالي بإبقاء وزير الداخلية الحالي في منصبه في الحكومة الجديدة مقابل موافقة ذاك الطرف على إبقاء وزير الدفاع الحالي في منصبه.

كما افترضت بعض وسائل الإعلام أن مغادرة وزير الداخلية جاءت بسبب عدم رضاه عن أداء الحكومة في ظل الاضطرابات التي تشهدها البلاد.

هذا وأكد مصدر في الرئاسة اليمنية أن حقايب الوزارات السيادية الأربع، الدفاع والداخلية والخارجية والمالية، لم يتم التشاور حولها مع أحد لأن الرئيس وحده هو المخول بتسمية وزراءها وفق اتفاق السلم والشراكة.

لصف مدفعي. وفي رداً بمحافظة البيضاء (150 كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة صنعاء) قالت مصادر محلية إن عشرة مسلحين من جماعة الحوثي قتلوا فجر أول من أمس الاثنين، وأكدت المصادر أن سبعة من تنظيم أنصار الشريعة الذي يرتبط بتنظيم القاعدة قتلوا في الاشتباكات أيضاً.

كما قتل العشرات في محافظة البيضاء الأسبوع الماضي في اشتباكات بين الحوثيين من جهة ورجال قبائل ومقاتلين من جماعة أنصار الشريعة من جهة أخرى.

وكان مسلحو «أنصار الله» سيطروا في شكل شبه كامل على جبل أسبيل الاستراتيجي في منطقة رداع بمحافظة البيضاء، كما سيطروا على معقلين للقبائل وأنصار الشريعة في المنطقة.

من جهة أخرى، أكدت الرئاسة اليمنية مغادرة وزير الداخلية اللواء

اندلعت أمس اشتباكات وصفته بالعنف بين القبائل المدعومة من الجماعات الإسلامية المتطرفة، و«أنصار الله» في محافظتي إب والبيضاء وسط اليمن، ما أدى إلى سقوط قتلى في صفوف الجانبين.

وقال مصدر قبلي لوكالة الأناضول إن الاشتباكات اندلعت في مديرية الرضمة بمحافظة إب، وذلك بعد تقدم «أنصار الله» ومحاولتهم السيطرة على جبل مطل على المنطة.

وأفاد المصدر أن ذلك جاء عقب تسليم جنود من اللواء «55» التابع للجيش موافقهم للحوثيين في مدينة يريم القريبة والتي سبق أن سيطر عليها الحوثيون قبل أيام من دون أي مقاومة بحسب زعم المصدر.

وتدور الاشتباكات وسط مدينة الرضمة ويتبادل فيها «أنصار الله» من جهة والقبائل و«القاعدة»، من جهة أخرى الكصف بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، وسمع دوي انفجارات إلى مسافة ثلاثة كيلومترات يُرجح أنها



عنصر من «أنصار الله» في صنعاء

القوات العراقية تحجر منشأة المثنى قرب سامراء وتقتل «الزويجي»

بغداد تحذر تركيا من مغبة عدم وقوفها ضد «داعش»



وزير الثقافة العراقية مستقبلاً السفير التركي

الفرات حيث قتل العشرات منهم في اشتباكات عنيفة، فيما تقدم الجيش إلى حدود عامرية الفلوجة بعد تحريره مناطق جرف الصخر والفاضلية والفارسية في محافظة بابل جنوب العاصمة بغداد.

وخاض الجيش العراقي والحشد الشعبي معارك ضارية ضد ارهابيي «داعش» في قرى محافظة بابل وأسفر عن تحرير مناطق جرف الصخر والفاضلية والفارسية وصولاً إلى حدود عامرية الفلوجة.

وفي السياق، أفاد مصدر في قيادة عمليات بغداد، أمس، بأنه تم تحرير منشأة المعنى الواقعة على الطريق الرابط بين قضاء سامراء ومدينة الفرات شمال غربي محافظة صلاح الدين من تنظيم «داعش».

وقال المصدر في حديث له السومرية الفلوجة العميد فيصل الزويجي، عن مقتل الرجل الثاني في تنظيم «داعش» جنوب الأنبار.

وقال الزويجي في تصريح أورده المركز الخبري الرسمي نقلاً عن «السومرية نيوز»، إن القوات الأمنية بالتنسيق مع أبناء العشائر تمكن من تنفيذ عملية تعرضية في أطراف عامرية الفلوجة، أسفرت عن مقتل العديد من «الدواعش»، بينهم الإرهابي المدعو صلاح الزويجي. وأضاف الزويجي أن «هذا المجرم يعد الرجل الثاني بعد أبو بكر البغدادي في البلاد»، مؤكداً أن «هناك إرباكاً كبيراً بين «الدواعش» على خلفية قتله».



القوات العراقية تبسط سيطرتها على مدن جديدة

إضافة إلى التوقيع على اتفاقات وزيادة فرص التعاون لما فيه خدمة للبلدين. من جانبه، عبر السفير التركي عن ارتياح بلاده لاستكمال تشكيل الوزارة الجديدة. مؤكداً تلعب تركيا إلى العمل في شكل جيد مع الحكومة العراقية الجديدة.

البيان أشار إلى أن الجانبين العراقي والتركي بحثا أطر التعاون المشترك في مجالات الثقافة وتبادل الخبرات بين البلدين في مختلف المجالات خاصة في مجال استعادة الآثار العراقية المسروقة. موضحاً أن اللقاء شهد استعراض التجربة التركية في مجال الاهتمام بالثقافة العراقية الأصلية.

على الصعيد الأمني، فرض الجيش العراقي والحشد الشعبي حصاراً على مسلحي جماعة «داعش» الإرهابية الذين فروا باتجاه نهر

حذر وزير الثقافة فريد راوندوزي تركيا من مغبة عدم وقوفها مع العراق في حربه ضد الجماعات الإرهابية. مؤكداً أن خطر عصابات «داعش» سيطاول تركيا في حال استمرارها على نهجها في عدم الوقوف مع العراق بوجه الإرهاب.

وذكر بيان لوزارة الثقافة أن راوندوزي دعا خلال لقائه السفير التركي في بغداد فاروق قامجي أول من أمس، تركيا لبذل كافة الجهود الممكنة والقيام بواجبها من أجل التصدي والوقوف بحزم ضد خطر عصابة «داعش» الإرهابية، مؤكداً في الوقت نفسه متانة العلاقات التي تربط البلدين.

وأضاف البيان عن راوندوزي تأكيد «أن على تركيا بذل جهود للوقوف بحزم ضد خطر تنظيم داعش الإرهابي لا سيما أن خطر التفتتات

الإرهابية ومنها داعش ستلحق الضرر البالغ بتركي الجارة للعراق في المستقبل». مشيراً إلى «أن لتركيا حدوداً واسعة مع العراق وإمكاناتها أيضا تدفق الجماعات الإرهابية ومنها تنظيم «داعش» الذي الحق ضرراً بالغاً بالعراق وإقليم كردستان وشكل بداية سبباً لمحاربة جميع الأديان والطوائف والأقليات التي لا تتفق مع فكره الأسود وخطره المحدث».

ودعا راوندوزي إلى استخدام العلاقة التاريخية التي تربط العراق مع تركيا من أجل بناء علاقة ثقافية منيئة في المجالات كافة ومنها تبادل الخبرات الثقافية وإقامة مهرجانات متنوعة لأغلب الفعاليات الثقافية

المغرب: اعتقال 3 موالين لـ«داعش»

أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن اعتقال فرنسيين أحدهما مغربي الأصل وجزائري «متشبعين بالفكر المتطرف» وحوالوا للانتحاق بصغوف تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال بيان الداخلية المغربية الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تمكنت أول من أمس الإثنين، من إيقاف مواطن فرنسي، ومغربي آخر حامل لنفخ الجنسية بمدينة القنيطرة. وأضاف البيان أن هذين الشخصين «متشبعان بالفكر المتطرف وكانا على وشك الانتحاق بصغوف التنظيم الإرهابي «داعش» بالمنطقة السورية العراقية». وأوضح البيان أنه «ثبت تورطهما في أنشطة دعائية داخل الشبكة العنكبوتية وذلك من خلال نشر وترجمة العديد من التسجيلات المرئية والسمجية عبر المواقع المتطرفة والتي تشيد بالأعمال الإرهابية والوحشية التي يقوم بها مقاتلو «داعش».

وقال بيان الوزارة أنه «في إطار المجهودات الرامية إلى التصدي للظاهرة الإرهابية تم في اليوم نفسه بمدينة فاس إيقاف مواطن جزائري متشبع بالفكر الجهادي ومقيم بالمغرب بطريقة غير قانونية، متزوج بمواطنة مغربية التحقت مؤخراً بما يسمى تنظيم «داعش» في سورية رفقة والديه».

محكمة جنابات مصرية تأمر بإعادة حبس الناشط اليساري علاء عبد الفتاح

أمرت محكمة جنابات مصرية بإعادة حبس الناشط اليساري المعروف علاء عبدالفتاح على ذمة قضية يواجه فيها اتهامات بالاعتداء على شرطي وسرقة جهاز لاسلكي منه خلال تظاهرة غير مرخص لها في القاهرة في 2013. وقالت منى سيف شقيقة علاء عبدالفتاح أن المحكمة أصدرت قراراً بحبس المتهمين 25 في القضية ومن بينهم علاء، الذي كانت محكمة أخرى أفرجت عنه بكفالة 5000 جنيه مصري (قرابة 700 دولار) في 15 أيلول الماضي.

وقررت المحكمة أيضاً تحديد 11 تشرين الثاني المقبل موعداً لنظر القضية مجدداً، بحسب مصادر قضائية.

وفي 11 حزيران الماضي، أصدرت محكمة جنابات مصرية حكماً غنياً ضد علاء عبدالفتاح بالسجن 15 عاماً بعد أن دانت بالاعتداء على شرطي وسرقة جهاز لاسلكي منه في تشرين الثاني الماضي أثناء تظاهرة في قلب القاهرة احتجاجاً على قانون التظاهر المقرر للجدل والذي يرى المعارضون أنه «يقيد حق التظاهر بدلاً من أن ينظمه».

وتم توقيف عبدالفتاح بعد ذلك وإعادة محاكمته عملاً بالقانون المصري الذي يقضي بإعادة المحاكمة في أي قضية تصدر الأحكام فيها غنياً.

وفي منتصف أيلول الماضي تنحت المحكمة عن نظر القضية وأطلقت سراح علاء والمتهمين جميعهم بكفالة.

وبدأت أول من أمس الإثنين محاكمته بنفس الاتهامات أمام دائرة قضائية جديدة.

ويأتي قرار حبس علاء عبدالفتاح غداة الحكم على شقيقته الصغرى سناء (20 سنة، طالبة جامعية) بالسجن 3 سنوات مع 22 متهماً آخرين بعد إدانتهم بالتعدي على الشرطة أثناء تظاهرة غير مشروعة في القاهرة في حزيران الماضي.

كما قررت المحكمة أيضاً وضعهم تحت مراقبة الشرطة لثلاث سنوات بعد قضائهم فترة الحبس.



القضاء البحريني أوقف نشاطها لمدة ثلاثة أشهر

الوفاق تعتبر القرار مغامرة وتتهم الحكم بالاستبداد

المصدر إلى أن المحكمة «منحت الجمعية مدة ثلاثة أشهر لتصحح المخالفات المرصودة ضدها».

ويأتي القرار القضائي بعد أن حركت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خلال تموز دعوى قضائية طلبت فيها وقف نشاط جمعية «الوفاق» لمدة ثلاثة أشهر حتى تقوم بتصحيح وضعها الذي اعتبرت أنه غير قانوني. وأشارت الوزارة في شكل خاص إلى «بطلان أربعة مؤتمرات عامة، وذلك نتيجة عدم تحقق النصاب القانوني لها، وعدم التزام علانية وشفافية إجراءات انعقادها».

ونكرت الوزارة في بيان رسمي حينها أن «هذه المخالفات تعد خطراً جوهرياً في إجراءات تكوين أجهزة الجمعية واختيار قياداتها ومباشرتها لنشاطها، وتنظيم علاقاتها بأعضائها على أساس ديمقراطي». وفي تعليق على القرار القضائي، اعتبرت جمعية الوفاق في بيان أن القرار يشكل «خطوة خطيرة» و«مغامرة مجنونة وغير مسبوقة».

اعتبرت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية البحرينية قرار توقيفها عن العمل لمدة ثلاثة أشهر مغامرة مجنونة وغير مسبوقة.

وقالت الجمعية في بيان لها إن الحكم الذي يحكم بانار والحديد والبش والابتدادي يسعى إلى تدمير كل الواقع السياسي والاجتماعي عبر إلغاء الشعب والعمل في شكل منفرد عبر المؤسسات الصورية، ومن خلال المشاريع والأحكام السياسية الانتقامية.

وأكدت «الوفاق» أنها مستمرة في المطالبة بالتحول الديمقراطي وبناء الدولة العادلة التي تحترم الإنسان بدلاً من الحكم الاستبدادي الشمولي الذي يصادر إرادة الشعب ويحكم في شكل منفرد بالقبضة الأمنية والخيالات العنافية لأبسط حقوق الإنسان.

وكان مصدر قضائي بحريني أكد أمس أن المحكمة الادارية البحرينية أصدرت قراراً بوقف نشاط جمعية الوفاق، إحدى أكبر التيارات المعارضة في البحرين، لمدة ثلاثة أشهر بتهمة مخالفة قانون الجمعيات. وأشار



جولة حوار جديدة بين الخرطوم والحركة الشعبية في الشمال

واسع على المدنيين». واعتبرت الحركة أن الحزب الحاكم «لن يحقق أفضل مما حققه من فشل طوال السنوات الماضية، مشيرة إلى أن النجاح الوحيد الذي ظل يحققه هو إرادة وتشريد المدنيين «وهي جرائم لن تسقط بالتقادم». وتناست الحركة الشعبية قطاع الشمال قبل وقت قصير من انفصال جنوب السودان عام 2011 من عناصر كانت تتبع للحركة الشعبية في الجنوب للمطالبة بنصيب أكبر من السلطة والثروة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتين.

ولحقاً انضمت الحركة إلى الجبهة الثورية التي تضم أيضاً فصائل من إقليم دارفور غرب البلاد، وتصنّف الخرطوم على حصر المفاوضات مع الحركة في قضايا المنطقتين، بينما تطالب الحركة أن يشمل الحوار حلاً سياسياً شاملاً لقضايا البلاد.

وقشلت جولات مفاوضات عدة بين الطرفين في تحقيق أي اختراق يقود باتجاه السلام في الولايتين.

أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال – التي تقاثل الحكومة السودانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق – أنها تلقت دعوة من الوسطاء الأفارقة لاستئناف المفاوضات مع الحكومة السودانية في أديس أبابا، في 12 تشرين الثاني المقبل، رغم فشل عدة جولات سابقة في تحقيق أدنى تقدم.

وجاء في بيان أصدرته الحركة أنها شرعت في إجراء مشاورات موسعة مع حلفائها وآخرين يرغبون في التغيير في المجتمعين السياسي والمدني للمشاركة في المحادثات.

وجدت اتهامها لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بالعمل على تعويق عمل الآلية الأفريقية الرفيعة المستوى التي يقودها كبير الوسطاء ثابو مبيكي منذ صدور قرارات الاتحاد الأفريقي الداعية للحوار.

وقالت إن «الوطني يعمل على شراء الوقت واستكمال تحضيرات التجنيد والتدريب لرئيسه عمر البشير لدورة رئاسية قادمة، وإجراء تحضيرات لشن هجوم صيفي